

ترجمة لرخصة GPL

ترجمة: د. عبدالرحمن الجصعي asj@linux.org.sa

مقدمة^١

تعد هذه الوثيقة ترجمة غير رسمية للرخصة العمومية الشاملة لمشروع غنو. لم تصدر هذه النسخة عن مؤسسة البرامج الحرة كما وأن محتواها ليس له أية صلاحية قانونية نظراً لكون النسخة الإنجليزية لهذه الوثيقة هي الوحيدة المعتمدة في توزيع البرمجيات تحت الرخصة العمومية الشاملة. نأمل من هذه الترجمة وضع وثيقة معربة تحت تصرف القارئ العربي.

الرخصة العمومية الشاملة، الإصدار الثاني ، يونيو ١٩٩١

تمهيد

تهدف رخص إستعمال أغلب البرمجيات الى الحد من حريتك في إستخدامها وتعديلها. وعلى العكس من هذا فإن رخصة غنو العمومية الشاملة تهدف إلى ضمان حريتك في إستخدام وتوزيع وتعديل البرمجيات الحرة، والتأكد من أنها فعلاً حرة لكل مستخدم. تنطبق هذه الرخصة على أغلب برمجيات منظمة البرامج الحرة (FSF)، وعلى كل برنامج يقرر كاتبه إستخدام هذه الرخصة. توجد برمجيات أخرى للمنظمة تشملها رخصة غنو العمومية الشاملة للمكتبات، يمكنك طبعاً جعل برامجك خاضعة لهذه الرخصة إذا رغبت في ذلك. لا تعني حرية البرمجيات بالضرورة المجانية. رخصتنا موضوعة لكي تضمن حريتك في توزيع نسخ من هذه البرمجيات (سواءً أكان ذلك مجاناً أو بالمقابل)، والحصول على المصدر الأصلي (أو إمكانية الحصول عليه) وتعديل البرمجيات أو استعمال أجزاء منها في برمجيات حرة جديدة، ومعرفة أنه مخصص لك فعل ذلك. من أجل ضمان حقوقك، كان علينا وضع قيود تمنع أي أحد من منعك من هذه الحقوق أو أن يطلب منك التنازل عن حقوقك. تفرض عليك هذه القيود بعض الالتزامات في حال توزيعك أو تعديلك لبرنامج حر. وعلى سبيل المثال، عند توزيعك لنسخ من البرنامج (سواءً مجاناً أو بمقابل) فإنه يجب عليك إعطاء المتلقين جميع الحقوق التي لديك. كما يجب عليك التأكد من قدرة المتلقين الحصول على المصدر الأصلي. كما يجب عليك تسليمهم هذه البنود لكي يعلموا حقوقهم.

نحن نحفظ حقوقك بإجرائين : (١) حفظ حقوق المؤلف فيما يخص البرنامج، (٢) تقديم هذه الرخصة التي تسمح قانوناً بنسخ وتوزيع وتعديل البرنامج.

كما وأننا، من أجل حماية كل مبرمج و حمايتنا، نأكد على أنه لا توجد أية ضمانات للبرمجيات الحرة. وإذا قام طرف آخر بتعديل و توزيع برنامج حر، فعلى كل من يتلقى نسخة من العمل الناتج أن يعلم أن مالدتهم ليس العمل الأصلي، لذا فأى مشكلة ناتجة عن إضافات الآخرين لا تضر بسمعة صاحب النسخة الأصلية. وأخيراً، كل برنامج حر مهدد باستمرار ببراءات الإختراع. نحن نريد تجنب خطر حاجة موزعين البرامج الحرة للحصول على رخص لبراءات الإختراع والتي ستجعل البرنامج حقيقة محتكر. ولتجنب هذا الخطر،

^١ أعتد في ترجمة هذه الرخصة على الترجمة الأولية من قبل عز الدين أمجد

ذكرنا بوضوح أن كل براءة اختراع يجب أن تنص صراحةً على حرية الاستعمال للجميع أو عدم وضعها البتة.

ضوابط وشروط النسخ والتوزيع والتعديل

البند الافتتاحي

تسري هذه الرخصة على أي برنامج (أو أي عمل آخر) يتضمن إشعاراً موضوعاً من طرف صاحب الحقوق يسمح بموجبه توزيع البرنامج وفق مقتضيات الرخصة موضوع المقال. يشمل مصطلح "برنامج" أي برنامج أو أي عمل، و عبارة "عمل مؤسس على البرنامج" تعني كلاً من البرنامج أو أي عمل مشتق منه بناءً على قوانين حقوق النسخ: سواء تضمن البرنامج ككل، أو أجزاء منه، بصفة مطابقة للأصل أو بعد تعديلات أو بترجمة الى لغة أخرى (من هنا وصاعد تدخل الترجمة دون أي قيود تحت مصطلح "تعديلات"). ونقصد بعبارة "أنت" أو ضمير المخاطب الشخص المرخص له.

الأعمال غير النسخ والتوزيع والتعديل، غير مشمولة بهذه الرخصة و هي خارجة عن مجالها. استعمال البرنامج لا يخضع لأي قيد، و نتاجه لا يخضع للرخصة الا إذا شكل محتوى الناتج عملاً متفرعاً عن البرنامج (بغض النظر عن نتيجة استعمال البرنامج)، و هذه النقطة مرتبطة بطبيعة عمل البرنامج.

البند الأول

يمكنك نسخ و توزيع نسخاً مطابقة لمصدر البرنامج كما تلقيتّه وباستعمال أي وسط، بشرط مصاحبة كل نسخة بوضوح مناسب حق نشر ملائم وتبرؤ من الضمانات. لا تمس أي من الإشعارات التي تذكر هذه الرخصة كما لاتضيف أي ضمانات. وقدم مع كل نسخة من البرنامج نسخة من هذه الرخصة. يمكنك تلقي مقابل نقدي لإنجاز النسخ، كما و أنك حر في عرض ضمانات مقدمة من طرفك مقابل تعويض.

البند الثاني

يمكنك تعديل نسختك أو نسخك من البرنامج أو أجزاء منه، ومن ذلك ينتج عمل مبني على البرنامج ثم نسخ وتوزيع هذه التعديلات أو العمل وفق مضمون البند الأول أعلاه بشرط الالتزام بالقيود التالية:

أ- يجب أن ترفق الملفات المعدلة إشعارات واضحة تبين أنك عدلت الملفات وتاريخ كل تعديل.

ب- الأعمال التي توزعها أو تنشرها (والتي تضم كل أو بعض البرنامج أو أنها مشتقة من البرنامج أو أي جزء منه) يجب أن ترخص كاملةً بدون أي مقابل لطرف ثالث تحت ضوابط هذه الرخصة.

ج- إذا كان البرنامج المعدل يقرأ الأوامر بشكل تفاعلي حين تشغيله، فعليك أن تجعله يعرض إشعار حق النشر المناسب وإشعاراً بانعدام الضمانات (أو الضمانات التي تلتزم أنت بتوفيرها) وبأن المستخدمين يمكنهم توزيع البرنامج وفق هذه الرخصة وإخبارهم بكيفية معاينة نسخة من الرخصة، وذلك عند تنفيذ البرنامج بشكل تفاعلي وبالطريقة المعتادة. إستثناء: إذا كان البرنامج

الأصلي يعمل بصفة تفاعلية، ولكنه لا يعرض إشعاراً كهذا في الحالة العادية، فلا يتطلب من العمل المبني عليه طباعة أي إشعار.

تسري هذه الشروط على العمل المعدل بمجمله. و إذا كانت أجزاء منه مميزة وغير مشتقة من العمل الأصلي، و يمكن بصفة منطقية اعتبارها عملاً مستقلاً و منفصلاً في حد ذاته، فإن هذه الرخصة لا تسري على هذه الأجزاء إذا وزعتها كعمل منفصل. لكن إذا وزعت هذه الأجزاء كقطعة من عمل إجمالي متكامل مبني على البرنامج، فإن مفعول الرخصة يطال كل العمل الإجمالي مهما كان كاتبه. ليس الهدف من هذا البند سلبك حقوقك في عمل أنجزته بمجمله أو منازعتك إياها، وإنما الهدف ممارسة حق مراقبة التوزيع للأعمال المشتقة أو المجمعة والمبنية على البرنامج. كما و أن مجرد جمع عمل آخر غير مؤسس على البرنامج مع البرنامج (أو مع عمل مشتق منه) على وسط تخزين أو توزيع واحد لا يخضع العمل الآخر لنطاق هذه الرخصة.

البند الثالث

يمكنك نسخ و توزيع البرنامج (أو عمل مشتق منه حسب البند الثاني) في شكل البرامج الشبئية أو في شكل برنامج تنفيذي حسب البندين الأول والثاني، شرط قيامك بأحد الأشياء التالية:
أ- إرفاق البرنامج بالمصدر الأصلي الكامل، الذي من الممكن معالجته بالحاسوب والذي يجب توزيعه حسب مضمون البندين الأول والثاني وباستعمال الوسائط المعتادة لتبادل البرمجيات.
أو

ب- إرفاقه البرنامج بعرض كتابي، صالح لمدة ثلاث سنوات على الأقل، يمنح بموجبه إمكانية إعطاء المصدر الأصلي الذي من الممكن معالجته بالحاسوب لكل من يطلبه مقابل تعويض لا يتجاوز تكلفة النسخ حسب البندين الأول والثاني، و ذلك على الوسائط المعتادة في تبادل البرمجيات.
أو

ج- إرفاق البرنامج بالمعلومات التي استقبلتها والتي تقدم عرض بتوزيع المصدر الأصلي (هذا البديل صالح فقط للتوزيع غير التجاري، وفقط إذا كان حصولك على البرنامج على شكل البرامج الشبئية أو تنفيذي مع عرض (كما هو مبين في الفقرة ب أعلاه).

نقصد بالمصدر الأصلي لعمل ما، الشكل المفضل لإجراء تعديلات على العمل. وبالنسبة للبرنامج التنفيذي فإن المصدر الأصلي الكامل يعني المصدر الأصلي لجميع مكونات البرنامج بالإضافة إلى كلاً من ملفات تحديد الواجهة و الملفات النصية المستعملة في ضبط التجميع وتثبيت البرنامج. يستثنى من ذلك، مايوزع عادة (سواءً كان على شكل مصدر أصلي أو ثنائي) مع الأجزاء الأساسية لنظام التشغيل الذي ينفذ عليه البرنامج (مترجمات ونواة نظام تشغيل وغيرها)، إلا إذا كانت الأجزاء مرفقة مع البرنامج التنفيذي.

إذا كان توزيع الملفات التنفيذية أو البرامج الشبئية يتم بتوفير إمكانية نسخ البرنامج من مكان محدد، فإن توفير إمكانية مماثلة من نفس المكان لنسخ المصدر الأصلي يعتبر توزيعاً للمصدر الأصلي بالرغم من أن الأطراف الأخرى غير مطالبة بنسخ المصدر الأصلي مع البرامج الشبئية.

البند الرابع

لا يمكنك نسخ أو تعديل أو توزيع أو ترخيص البرنامج بطريقة أخرى غير الموضح في هذه الرخصة. وبغير ذلك تلغى حقوقك من هذه الرخصة، و يبقى لمن تلقوا منك نسخاً من البرنامج أو حقوق مبنية على هذه الرخصة صلاحية الرخصة طالما احترمو كافة بنود هذه الرخصة.

البند الخامس

لست ملزماً بقبول هذه الرخصة لأنك لم توقع عليها. لا شيء آخر يسمح لك بتعديل أو توزيع البرنامج أو أي عمل مشتق منه فهذا ممنوع بموجب القانون ما دمت لم تقبل بنود هذه الرخصة. إن تعديلك أو توزيعك للبرنامج (أو أي عمل مبني عليه) يعني موافقتك على جميع بنود و شروط هذه الرخصة الخاصة بنسخ وتوزيع وتعديل البرنامج أو الأعمال المبنية عليه.

البند السادس

إعادة نشر برنامج (أو أي عمل متفرع عنه) يعني ان المتلقي قد إستلم أوتوماتيكياً رخصة من المرخص الأصلي لنسخ أو توزيع أو تعديل البرنامج في حدود هذه البنود والشروط. و ليس لك أن تفرض قيوداً إضافية على الحقوق المكتسبة من طرف المتلقي، كما أنك لست مسؤولاً عن احترام الأطراف الأخرى لهذه الرخصة.

البند السابع

إذا فرضت عليك شروطاً (بحكم قضائي أو بتراضي أو بغيرهما) نتيجة حكم قضائي أو ادعاء ضدك بانتهاك براءة اختراع (أو غير ذلك فيما يتعلق بقضايا غير براءات الاختراع)، وكانت تلك الشروط تتعارض مع بنود هذه الرخصة، فإن ذلك لا يعتبر مبرراً لإعفائك مما توجبه هذه الرخصة. إذا لم تستطع الجمع بين الوفاء ببنود هذه الرخصة وواجبات أخرى ذات صلة، فلا توزع برنامجك البتة. وكمثال، إذا كانت رخصة براءة اختراع لا تجيز توزيع البرنامج "مجانياً" من طرف كل من تلقى البرنامج بواسطتك (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة)، فيكون الحل الوحيد للتوفيق بين رخصة البراءة وهذه الرخصة هو الامتناع التام عن توزيع البرنامج.

إذا كان اي مقطع من هذا البند لاغياً أو غير نافذ المفعول في ظرف ما، فإن ذلك لا يلغي مفعول باقي البند، و يسري اثر البند بأكمله في أي ظروف أخرى.

ليس القصد من هذا البند تحريضك على انتهاك براءة اختراع ما أو حق ملكية، أو دفعك إلى تجريد أصحاب هذه الحقوق منها، ولكن القصد هو حماية نظام توزيع البرامج الحرة الذي ترسيه هذه الرخصة. اشخاص كثر جادوا بإسهامات في البرمجيات الحرة الموزعة عبر نظام التوزيع هذا، المحترم لبنود الرخصة، بكل اطمئنان. و يبقى للمؤلف او المساهم اختيار طرق توزيع أخرى و ليس للمرخص فرض إختيار ما. القصد من هذا البند هو التوضيح التام لما يفترض أن تستلزمه باقي البنود.

البند الثامن

إذا كان توزيع و استعمال البرنامج (أو أحدهما) مقيداً في دولة ما إما بسبب براءة اختراع أو حق تملك واجهات، فيمكن للمالك الأصلي لحق النشر الذي أخضع البرنامج لهذه الرخصة، إضافة تحديد جغرافي لمناطق التوزيع يستثني هذه الدول، و في هذه الحالة، تصبح هذه الإضافات جزءاً من هذه الرخصة كما لو كتبت في داخل هذه الرخصة.

البند التاسع

يمكن لمنظمة البرمجيات الحرة نشر تنقيحات أو إصدارات جديدة من هذه الرخصة من حين لآخر. هذه الإصدارات الجديدة ستحتفظ بروح الإصدار الحالي ولكن من الممكن أن تتضمن تغييرات في بعض التفاصيل من أجل الإحاطة بالمستجدات.

لكل إصدار رقم مميز. وإذا حدد البرنامج رقم إصدار معين من هذه الرخصة بالإضافة إلى "كل إصدار أحدث". فيمكنك اختيار التقيد بضوابط وشروط الإصدار المعين أو أي إصدار أحدث تنشره منظمة البرمجيات الحرة. في حالة عدم تحديد البرنامج لرقم إصدار معين، يمكنك اختيار أي إصدار منشور من طرف منظمة البرمجيات الحرة.

البند العاشر

إذا أردت دمج عناصر من البرنامج في برامج حرة أخرى تختلف عنه في شروط التوزيع، فاكذب إلى المؤلف لاستئذانه. بالنسبة للبرامج بحقوق ملكية مسجلة من طرف منظمة البرامج الحرة، اكتب لمنظمة البرامج الحرة فنحن نعطي بعض الإستثناءات بهذا الخصوص. قرارنا يحكمه هدفان، أولهما الحفاظ على الطابع الحر للبرنامج أو لمشتقاته، و ثانيهما تشجيع التشارك و إعادة استعمال البرامج عموماً.

لا ضمانات

البند الحادي عشر

لأن هذا البرنامج مرخص مجاناً فهو بدون أية ضمانات إلى الحد الذي يسمح به القانون. و باستثناء وجود ما هو مكتوب، فإن مالك حق النشر وغيره يقدمون البرنامج كما هو، بدون أية ضمانات، تصريحاً أو تلميحاً، بما في ذلك ضمانات التسويق أو المناسبة لهدف خاص. تتحمل أنت كل العواقب المتعلقة بجودة وأداء البرنامج. إذا كان بالبرنامج خلل، فعليك تحمل مصاريف جميع الخدمات والتصحيحات والإصلاحات اللازمة.

البند الثاني عشر

لا يعتبر مالك الحق أو أي من يقوم بالتعديل أو التوزيع للبرنامج أو كلاهما (كما هو مسموح به أعلاه) مسؤولاً عن أي ضرر عام أو محدد أو عرضي أو حاصل نتيجة استعمال البرنامج أو عدم التمكن من استعماله (كمثال لا للحصر: ضياع المعلومات أو تأثر دقتها ، أو ضياع حاصل نتيجة استعمال البرنامج من طرفك أو من طرف آخر أو نتيجة إخفاق البرنامج في الإشتغال مع برنامج آخر) و هذا حتى في حالة إعلام مالك الحق أو أي طرف آخر بإمكانية وقوع التلف، إلا إذا كان القانون المطبق أو أن هناك مكاتب تقتضي غير ذلك.